٢٠٠ مصنع من تلك المنضوية في اطار الاتحاد، لها علاقة بسكان الأراضي المحتلة، وأن خمسة بالمئة منها يصل حجم مبيعاتها للضفة والقطاع أكثر من ٢٠ بالمئة من حجم انتاجه[٨]. وكذلك، فان انخفاضاً مقداره عشرة بالمئة قد أصاب انتاج شركة «عليت» للحلويات والقهوة، وهي كبرى شركات المنتجات الغذائية في اسرائيل[٩]، بالاضافة الى فروع أخرى، مثل الأثاث والكيميائيات والمنتجات الكهربائية وباقي فروع المواد غير الاساسية التي توقف سوق الأراضي المحتلة عن استهلاكها[١٠].

وتعتبر الاضرابات التي تتمّ حسب نداءات القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة من أكثر الوسائل فعالية في انهاك الاقتصاد الاسرائيلي، الذي خسر في يوم واحد (٢١/١٢/١٩٨٧) ١٢ مليون شيكل نتيجة للاضراب الذي نفّذه العمال الفلسطينيون[١١]. وقال أحد مدراء المصانع، في معرض تعليقه على تدهور الوضع المالي في مصنعه: «كان حجم مبيعاتنا في المناطق [المحتلة] كبيراً جداً، وكان لدينا زبائن عديدون؛ لكننا، في الآونة الأخيرة، نكاد ان نصل الى حدّ الافلاس. وعلى الرغم من اننا نستطيع تسويق بضائعنا في بعض القرى العربية، الّا انه من الصعب جداً ارغام سائقي السيارات على نقل تلك البضائع الى الاماكن الخطرة... لأن الفلسطينيين يقومون بتدمير السيارات والبضاعة معاً»[١٢].

علاوة على ذلك، قام عدد من العمّال العرب بتنفيذ بعض العمليات في أماكن عملهم، نجم عنها اضرار جسيمة في عدد من المصانع الاسرائيلية اضطرتها الى التوقف عن العمل بصورة شبه كاملة[١٣].

وأثّرت الانتفاضة كذلك في العلاقات الصناعية بين المصانع الاسرائيلية ومصانع دول أخرى. فقد قامت احدى الشركات الاميركية بقطع تعاونها مع احد المصانع العسكرية الكبرى في اسرائيل. وقد ذكرت الشركة الاميركية في رسالتها الى المصنع، بهذا الخصوص: «اننا نفضل ان لا نتعامل مع اسرائيل، في اعقاب الخطوات التي اتخذتها الحكومة الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة»[١٤]. وهناك شركة اميركية اخرى ابلغت الى المسؤولين في أحد المصانع العسكرية الاسرائيلية أنها لن تعقد اية صفقات تجارية مع اسرائيل، طالما انها لم تغيّر سياستها في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وقد رفضت الشركة هذه طلب اسرائيل بتزويدها بقائمة اسعار لعدد من قطع الغيار، من المفروض تركيبها في أجهزة تصنع فيه[١٥].

وجرّاء الانتفاضة، تأثرت صناعات اسرائيلية عديدة أخرى، خاصة السجائر والورق والكرتون والاحذية والملابس وبعض المواد الغذائية والمشروبات الخفيفة والادوية والمستخدمات الطبية. وقدرت خسائر القطاع الصناعي الاسرائيلي، حتى نهاية آب (اغسطس) ١٩٨٨، بحوالى ١٦٥ مليون دولار أميركي[١٦]. وقد طرأت زيادة ملحوظة على عدد الشركات الاسرائيلية التي تعاني من مصاعب مالية متفاقمة، اذ بلغ العدد ٣٤٠٠ شركة في النصف الثاني من العام ١٩٨٨. وهذا العدد يشكل زيادة قدرها ٢٥ بالمئة من عدد الشركات التي تعاني خلال نصف عام فقط، و٤٠ بالمئة زيادة عمّا كان عليه الحال في مطلع العام ١٩٨٨. والسبب الرئيس للمصاعب المالية هذه هو انخفاض حجم الطلب على منتجاتها. وفي هذا السياق، أفادت نشرة أعدتها وزارة التجارة والصناعة الاسرائيلية بأن الانتاج في اسرائيل سجل انخفاضاً، خلال العام ١٩٨٨، بنسبة ٢,٥ بالمئة، مقارنة مع العام ١٩٨٧. وفي تقرير قدمه مدير عام الوزارة الى اللجنة المالية التابعة للكنيست الاسرائيلي، بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٨٨، ورد ان الانتفاضة الفلسطينية تسبّبت في انخفاض الانتاج، وان سكان المناطق المحتلة اعتادوا، خلال السنوات الماضية، على شراء منتوجات اسرائيلية كانت تصل قيمتها ٨٥٠ مليون دولار سنوياً،